معهد التخطيط القومي

سيمنار شباب الباحثين
للعام الأكاديمي 2022-2023

الحلقة الثانية

" التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر"

يوم الثلاثاء 2022/11/15

إدارة الحلقة

د. هبة الله أحمد محمد عز

المدرس بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

المتحدث

أ. أحمد ممدوح سعد

مدرس مساعد بمركز التنمية الإقليمية

سيمنار شباب الباحثين

الحلقة الثانية

" التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر"

عقدت الحلقة الثانية من سيمنار شباب الباحثين ضمن الفاعليات العلمية لمعهد التخطيط القومي للعام الأكاديمي2023/2022م يوم الثلاثاء الموافق 2022/11/15م بمقر المعهد – قاعة 514 بالدور الخامس في تمام الساعة العاشرة صباحًا، وعبر تطبيق زووم الإلكتروني، بحضور عدد من أساتذة معهد التخطيط القومي وأعضاء الهيئة العلمية المعاونة. حيث تناول المتحدث **الأستاذ/ أحمد ممدوح سعد**، مدرس مساعد بمركز التنمية الإقليمية، موضوع "**التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر**".

وينقسم هذا التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة والذي تم استعراضه من خلال المتحدث.

القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة:

تناول المتحدث موضوع الحلقة بالبدء بعرض مقدمة عن النمو السكاني وتطوره، وتسليط الضوء على التركيب العمري للسكان، ومكونات النمو السكاني، ثم عرض تفصيلي عن القوى العاملة في مصر، بالإضافة لعرض التحول الديموجرافى وأثره على معدل البطالة فى مصر، وتناولت الحلقة أيضاً دور الدولة في التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر، وانتهت الحلقة بعرض دور معهد التخطيط القومي في التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر، واستخلاص بعض النتائج والتوصيات وذلك وفقا للخلفية المعلوماتية التالية:

أولًا: النمو السكاني وتطوره
ثانياً: التركيب العمري للسكان
ثالثاً: مكونات النمو السكاني
رابعاً: القوى العاملة في مصر
خامسًا: التحول الديموجرافى وأثره على معدل البطالة في مصر
سادسًا: دور الدولة في التحول الديموجرافى للسكان ونمو القوى العاملة في مصر
سابعًا: دور معهد التخطيط القومي
ثامنًا: النتائج والتوصيات
تاسعًا: موضوعات بحثية مقترحة
عاشراً: المراجع

المقدمة:

لقد أدت دراسة النمو السكاني إلى محاولة تقسيمه إلى مراحل ديموغرافية رئيسية تتميز كل منها بسمات خاصة معتمدة على تطور المواليد والوفيات وهي ما تعرف بنظرية الانتقال أو التحول الديموجرافي وهي في الأساس طريقة لتصنيف المجتمعات حسب معدلات النمو السكاني والتي تنتج من الاختلاف في معدلات المواليد والوفيات، حيث إن العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها معدلات الخصوبة والوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تتميز بانخفاض معدلات الخصوبة والوفيات تسمى تحول ديموجرافي أو تحول سكاني، وتعتبر نظرية التحول الديموجرافي Demographic transition Theory المحور الرئيسي التي ترتكز عليها الدراسات الديموجرافية الحديثة، وتمثل الإطار العام الذي يستخدمه دارس عالم السكان لشرح كافة التغيرات السكانية التي تدور من حولهم ، وتعتبر هذه العملية التاريخية هي أحد أهم التغيرات التي أثرت على المجتمع البشري في نصف الألفية الماضية على قدم المساواة مع اندلاع الثورة الصناعية وارتفاع مستويات التحضر والزيادة التدريجية في المستويات التعليمية للسكان، وقد بدأت هذه العملية المحورية في

العديد من البلدان الأوروبية وأجزاء من الأمريكيتين منذ أكثر من قرن من الزمان ويجري هذا التحول الآن في معظم أنحاء العالم .

ويقسم علماء السكان مراحل التحول الديموجرافي إلى أربعة مراحل، تتسم تلك المراحل ببعدين أحدهما زماني ويعنى أن سكان العالم جميعًا مروا أو سيمرون بها ، والبعد الثاني مكاني أي أن على خريطة سكان العالم نجد مجتمع سكاني يمرون بالمرحلة البدائية من مراحل التحول الديموجرافي وآخرون يمرون بالثانية وآخرون في المرحلة الثالثة ومجموعة رابعة وصلت إلى مرحلة الاستقرار أو أكملت دورة التحول الديموجرافي ، ولم تعد عملية التحول الديموجرافي مجرد وصف للمراحل التي تمر بها المجتمعات بل تجاوزت ذلك لتصبح جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية والتحديث وهذا التحول لابد أن يتحقق منه تغيرًا وتطور شامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أي مجتمع ومن أهم مظاهر التغير الناتج من هذا التحول وجود إتجاهين ديموغرافيين متوازيين أحدهما انخفاض نسبة صغار السن في المجتمع والأخر ارتفاع نسبة السكان في سن العمل مما يكون هناك إمكانية لزيادة المدخرات والاستثمارات من أجل النمو الاقتصادي.

ويتم تحقيق العائد الديموغرافي الأول من خلال استخدام هذه الزيادة في القوى العاملة بشكل منتج مما ينتج عنه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج ويستمر هذا العائد لعقود، أما العائد الثاني فيتمثل في ارتفاع المستوى الصحي وارتفاع أمد الحياة بالتوازي مع ارتفاع أعدادهم بالتقدم في المرحلة الديموغرافية، إضافة إلى صغر حجم الأسرة وهكذا فإن أثر العوامل الديموجرافية لا يقتصر على النمو السكاني وإنما الأهم هو التغير في التركيب العمري والتغير في نسبة السكان في سن العمل، فإذا أدى النمو السكاني إلى زيادة نسبة الفئة العمرية 15- 64 سنة فإن أثر التحول الديموجرافي قد يكون إيجابيًا على الاستثمار والدخل من خلال التشغيل ، غير أنه من الممكن أن تتدخل الدولة بأساليبها المختلفة للإسراع بمعدل التحول الديموجرافي الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف التركيب العمري للسكان وظهور ما يعرف في الديموجرافيا بالنافذة الديموجرافية.

أولًا: النمو السكاني وتطوره:

تبرز أهمية دراسة معدلات النمو السنوي للسكان على مستوى الجمهورية والبحث في تطور حجم السكان ومعدلات نموهم السنوي خلال الفترة (2017/1897) معرفة مقدار التغيرات التي حدثت لهم.

تزايد السكان بما يزيد عن 800% خلال الفترة الدراسية 1897 / 2017م ، وكانت هذه الزيادة نتيجة للتحول في كل من معدلات الوفيات والخصوبة خلال تلك الفترة.

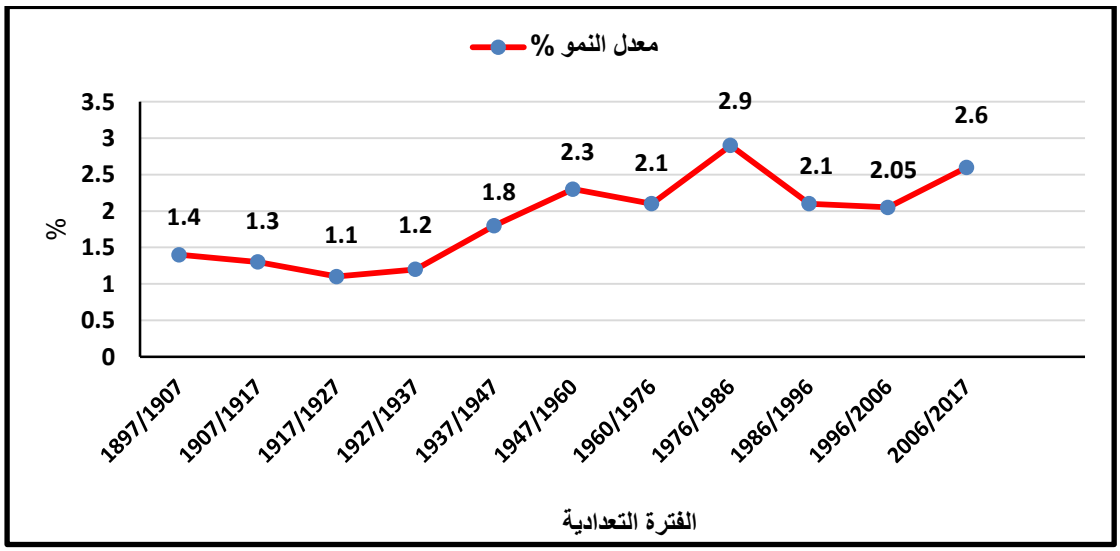

تطور معدل النمو السكاني على مستوى الجمهورية خلال الفترة 1897-2017

ويمكننا القول أن نمو وتغير حجم وعدد السكان على مستوى الجمهورية سمة رئيسية من سماتها, وأن الجزء الأكبر من الزيادة قد حدث خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا التغير الذي طرأ على حجم السكان خلال الزمن يعزى أساسا إلى التغيرات التي طرأت على مكونات النمو الطبيعي للسكان، حيث لا تلعب الهجرة دورًا مؤثراً فى نمو السكان في حالة مصر.

ثانياً: التركيب العمري للسكان:

تظهر البيانات أثر التقلبات التي شهدتها مستويات الإنجاب خلال الأربعين سنة الماضية على الهيكل العمرى لسكان الجمهورية .

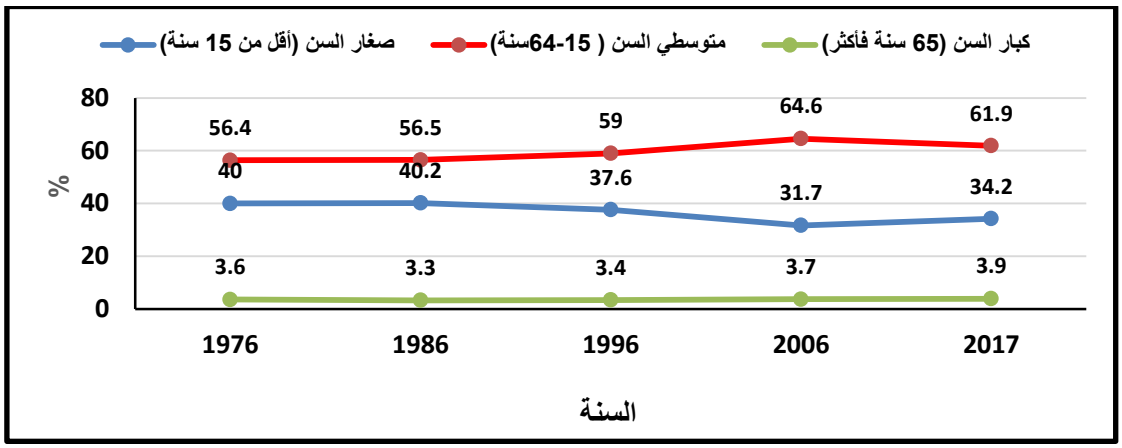

تطور التركيب العمري حسب فئات العمر العريضة على مستوى الجمهورية خلال الفترة 2017/1976*.

التركيب العمري الفتي للقوى العاملة في أية دولة يعنى خبرات مهنية وعملية أقل بصورة عامة ، لكنه يعني من جهة أخرى إمكانية تغيير المهنة والانتقال إلى مهنة جديدة بسهولة كبيرة نسبيا إذا ما اقتضت ضرورة التغير التكنولوجي في الدولة تلك، ونظراً إلى التغيرات التكنولوجية المتسارعة في المرحلة الحالية فإن فتوة القوي العاملة المصرية تكتسب من هذه الزاوية أهمية خاصة ولا سيما إذا كانت هناك برامج لإعادة تأهيل الأفراد الذين يضطرون إلى الانتقال إلى مهن جديدة.

معدل الإعالة الإجمالي:

يرتفع معدل الإعالة الإجمالي في الفترة 1976/ 1996 ، وذلك بالتوازي مع ارتفاع نسبة صغار السن وكبار السن في المجتمع حيث بلغت نسبتهم نحو 77.7%، 77%، 69.7% خلال الثلاث تعدادات، أما في تعدادي 2006، 2017 فقد سجلت انخفاضا في نسبتها عما كانت عليه في الفترات السابقة بالرغم من تذبذبها خلال هذه الفترة بنحو 54.9%، 61.6% على الترتيب .

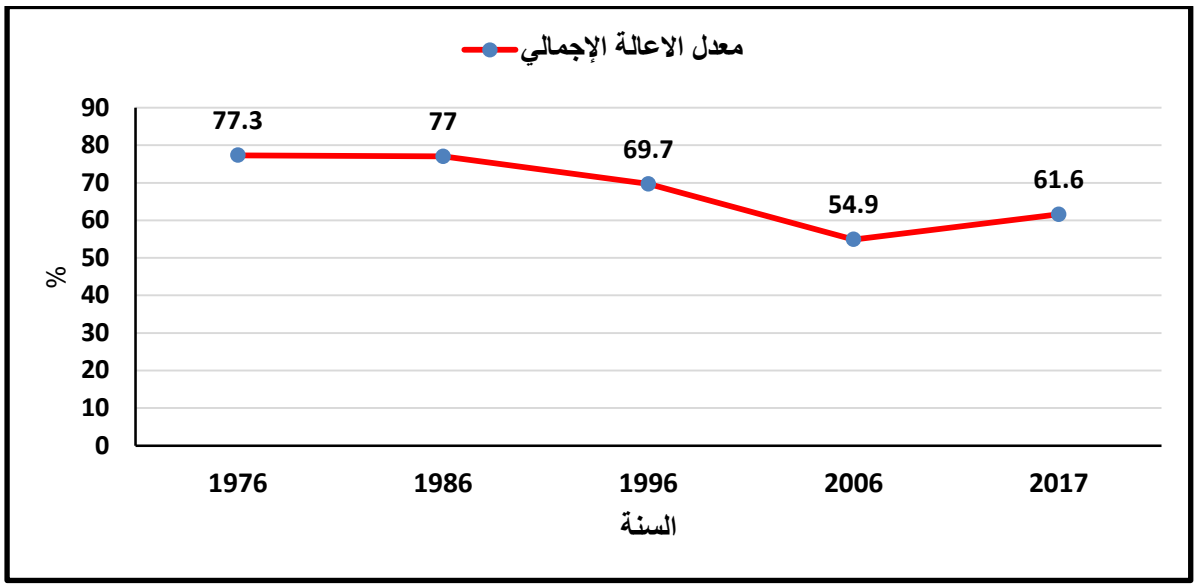

تطور معدل الإعالة الإجمالي على مستوى الجمهورية خلال الفترة 2017/1976.

ثالثاً: مكونات النمو السكاني:

تمكننا دراسة اتجاهات معدلات المواليد والوفيات من معرفة التغيرات الديموغرافية التي مرت بها المجتمعات طوال تاريخها الديموجرافي الحديث والتي حدثت خلاله التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة أو المجتمع المعني بالدراسة .

فقد تراجعت معدلات المواليد بشكل ملحوظ في مصر من 43.3 في الألف إلى 26.8 في الألف خلال الفترة من 1910 /2017 بنسبة تغير بلغت -38% كما يتضح من الشكل البياني التالي، وإن استمرار هذا الانخفاض في معدلات المواليد سيؤدى إلى تغييرات في التركيب العمري للسكان مما يجعل مصر على أعتاب المرحلة الرابعة من مراحل التحول الديموجرافى والاقتراب من الوصول لمرحلة النافذة الديموغرافية حيث يتجاوز فيه السكان النشيطين اقتصاديا معدل النمو للفئات المعالة (صغار السن وكبار السن).

هذا ولوحظ الانخفاض الملحوظ على معدل الوفيات وهو مصاحب للإنخفاض في معدل المواليد كنتيجة طبيعية لارتفاع المستوى الصحي والتعليمي لسكان الجمهورية وانخفاض معدل وفيات الأطفال المرتبط بالصحة الإنجابية والذى كان في عام 1950 نحو 249 /ألف من المواليد الأحياء ثم انخفض إلى نحو 29/ ألف من المواليد الأحياء في عام 2015 أي بنسبة تغير بلغت -88%، فقد انخفض معدل الوفيات من

26.1 في الألف خلال الفترة 1914/1910 الى 5.7 في الألف عام 2017 أي بنسبة تغير بلغت -78% خلال تلك الفترة.

أما بخصوص الزيادة الطبيعية ففي ضوء المستويات والاتجاهات التي حققتها وسجلتها كل من معدلات المواليد والوفيات منذ بداية القرن المنصرم وحتى بداية القرن الحالي فمن المتوقع حدوث بعض الاستقرار على المدى القريب حوالى 21 في الألف، وإن كان لا يكفي لإحداث توازن واستقرار سكاني معتدل حيث لا زالت الفجوة كبيرة بين كل من معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ومع توقع انخفاض معدل الزيادة الطبيعة في السنوات المقبلة فإنه من المنتظر أن يتضاعف عدد سكان الجمهورية بعد مرور فترة سنوية مقبولة.

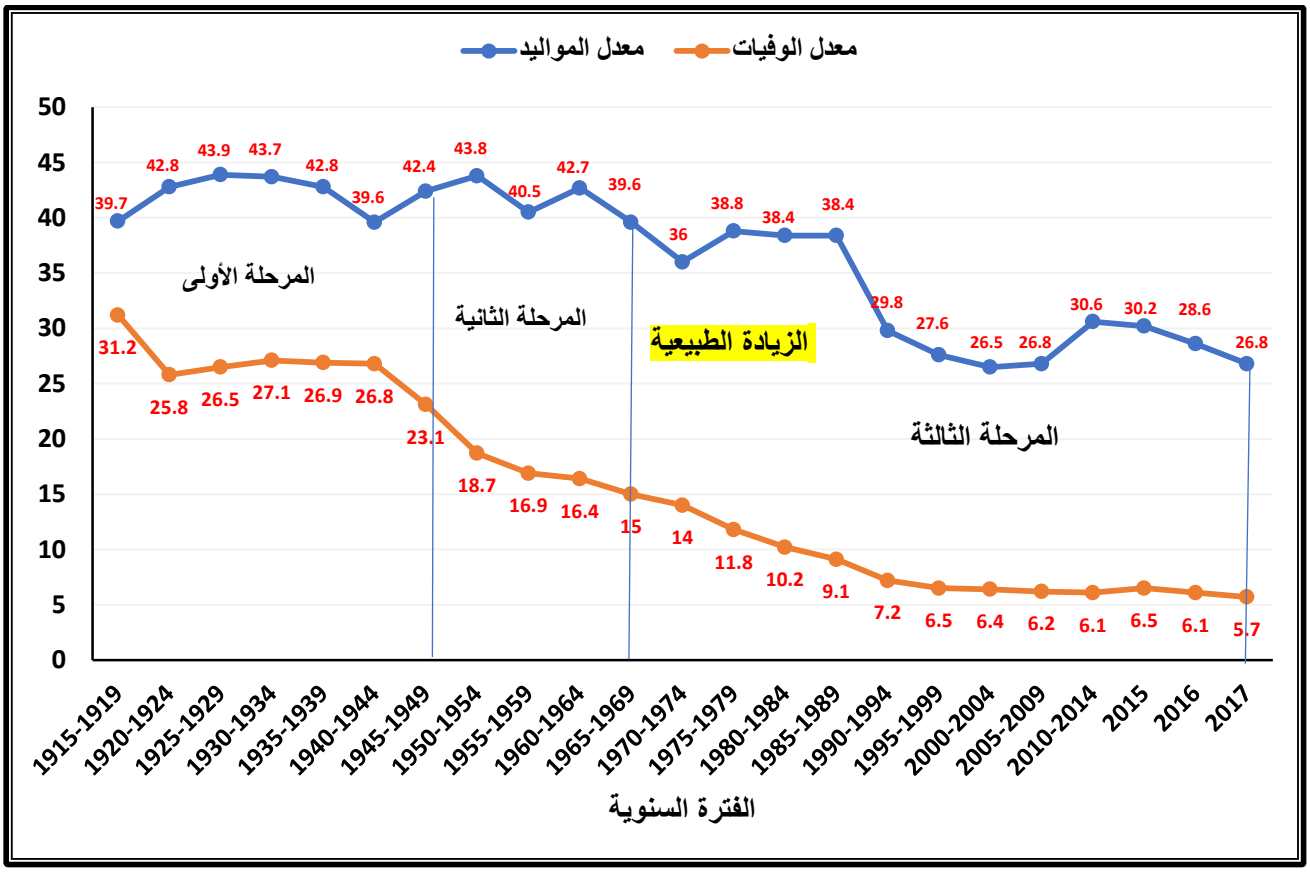

متوسطات معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية على مستوى إجمالي الجمهورية في الفترة 1972/ 2017

الملاحظ بوجهٍ عام من واقع ما سبق عرضه من بيانات تتعلق بالنمو السكاني وتطوره في مصر خلال الفترة 1987/2017، ومن واقع البيانات الخاصة بمعدلات المواليد والوفيات ومعدلات الزيادة الطبيعية التي تحققت على مدى سنوات هذه الفترة فإن النمو السكاني في مصر خلال تلك الفترة قد مر بالمراحل الديموغرافية الثلاث الأولى وهى على مشارف دخول المرحلة الرابعة.

رابعًا: القوى العاملة في مصر:

يمكن تعريف القوى العاملة وفقًا للتوصيات الدولية للأمم المتحدة بأنها ذات الجزء من السكان ذوى النشاط الاقتصادي ويشمل جميع الأفراد من كلا النوعان الذين يساهمون في إنتاج السلع والخدمات وبما في ذلك المتعطلين الذين يبحثون عن عمل، حيث تضاعف حجم قوة العمل خلال الفترة من 1917/ 2017 حوالى 8 مرات، فقد ارتفع من حوالى 4.3 مليون فرد إلى 29.5 مليون فرد ، وارتفع في المقابل معدل نمو قوة العمل السنوي بشكل تدريجي من 0.4% خلال الفترة 1927/1917 حتى بلغ أقصاها في الفترة 2006 / 2017 إلى نحو 2.9% .

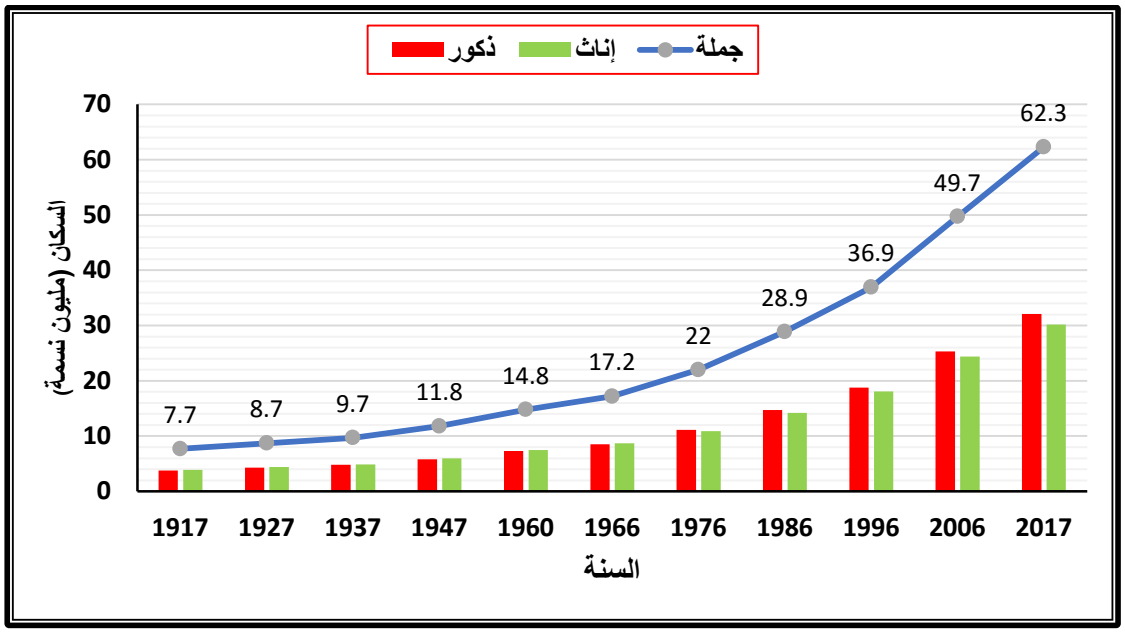

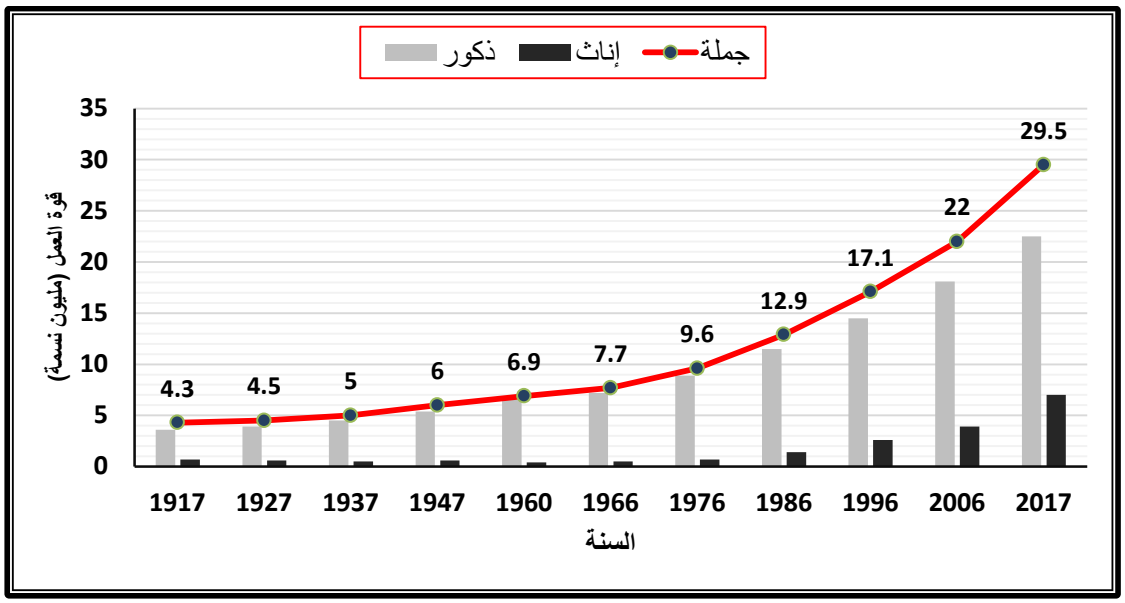

تطور حجم السكان والقوى العاملة على مستوى الجمهورية ومعدل نموهم خلال الفترة 1917 / 2017

1- خصائص القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية :

يوضح الشكل التالى أن أغلب المشتغلين في عام 1986، 1996 كانوا أميين بنسبة 48.6%، 35.6% على الترتيب من إجمالي حجم المشتغلين حسب الحالة التعليمية بالجمهورية، ثم ما لبثت النسبة أن انخفضت فى التعدادين التاليين ليحتلوا المرتبة الثانية بعد المشتغلين بمؤهل متوسط وفوق المتوسط طبقا لتعداد عام 2006، 2017.

ولكن وبشكل عام هناك تحسناً مستمراً قد طرأ على المستوى التعليمي للمشتغلين حيث شهدت نسبة المشتغلين ذو المؤهلات العلمية ارتفاعا من تعداد لأخر فقد ارتفعوا من 33.8% عام 1986 إلى 45.2% عام 1996 ثم إلى 62.3عام 2006 ثم بلغت أقصاها عام 2017 بنحو 69.5% بنسبة تغير بلغت نحو 105.6% خلال الفترة 2017/1986 .

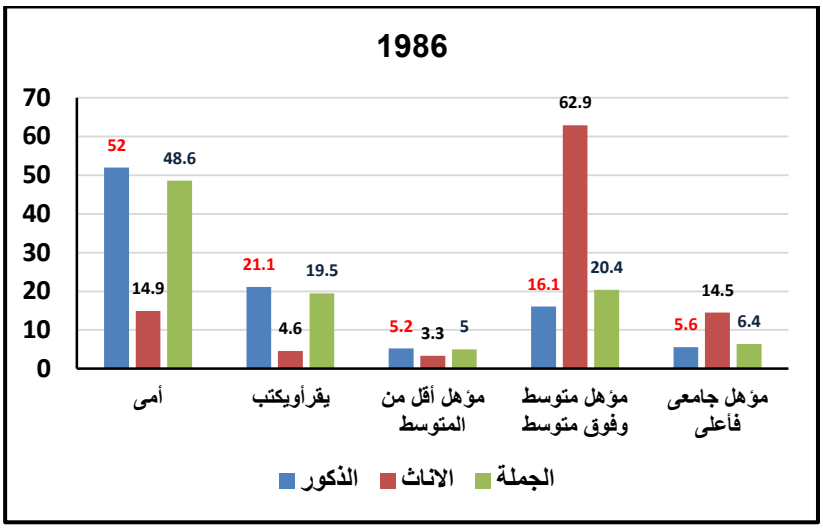
1986
70
60
50
40
30
20
10
0
52
14.9
48.6
21.1
4.6
19.5
5.2
3.3
5
16.1
62.9
20.4
5.6
14.5
6.4
أمى
يقرأويكتب
مؤهل أقل من المتوسط
مؤهل متوسط وفوق متوسط
مؤهل جامعى فأعلى
الذكور
الاناث
الجملة

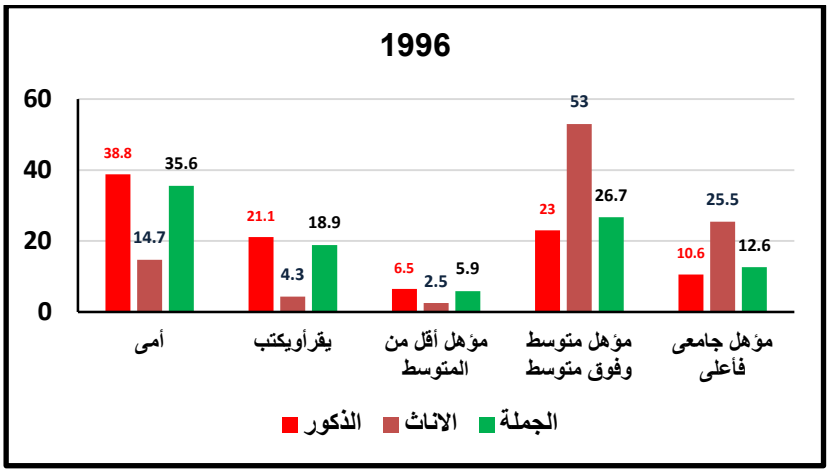
1996
60
40
20
0
38.8
14.7
35.6
21.1
4.3
18.9
6.5
2.5
5.9
23
53
26.7
10.6
25.5
12.6
أمى
يقرأويكتب
مؤهل أقل من المتوسط
مؤهل متوسط وفوق متوسط
مؤهل جامعى فأعلى
الذكور
الاناث
الجملة

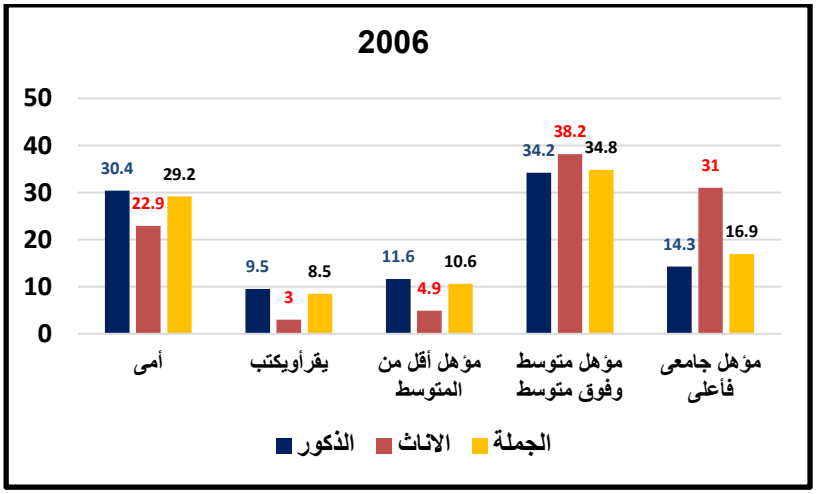
2006
50
40
30
20
10
0
30.4
22.9
29.2
9.5
3
8.5
11.6
4.9
10.6
34.2
38.2
34.8
14.3
31
16.9
أمى
يقرأويكتب
مؤهل أقل من المتوسط
مؤهل متوسط وفوق متوسط
مؤهل جامعى فأعلى
الذكور
الاناث
الجملة

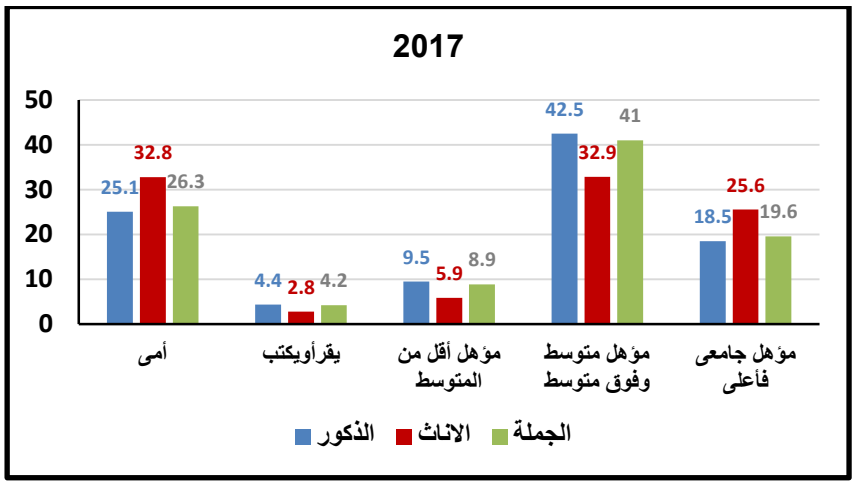

تطور التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية والنوع فى الفترة 1986 / 2017

2- نسبة القوى العاملة إلى السكان:

تنخفض نسبة العاملين من إجمالى السكان فى كل سنوات التعداد خلال الفترة 1917 / 2017، وهى من أدنى النسب عالميا ويرجع ذلك إلى إنخفاض مشاركة المرأة فى قوة العمل والتى تعد من أسباب انخفاض هذه النسبة حيث سجلت هذه النسبة 31.7% في عام 1917 م واستمرت فى ارتفاعها وانخفاضها حتى بلغت 29.5% عام 2017 .

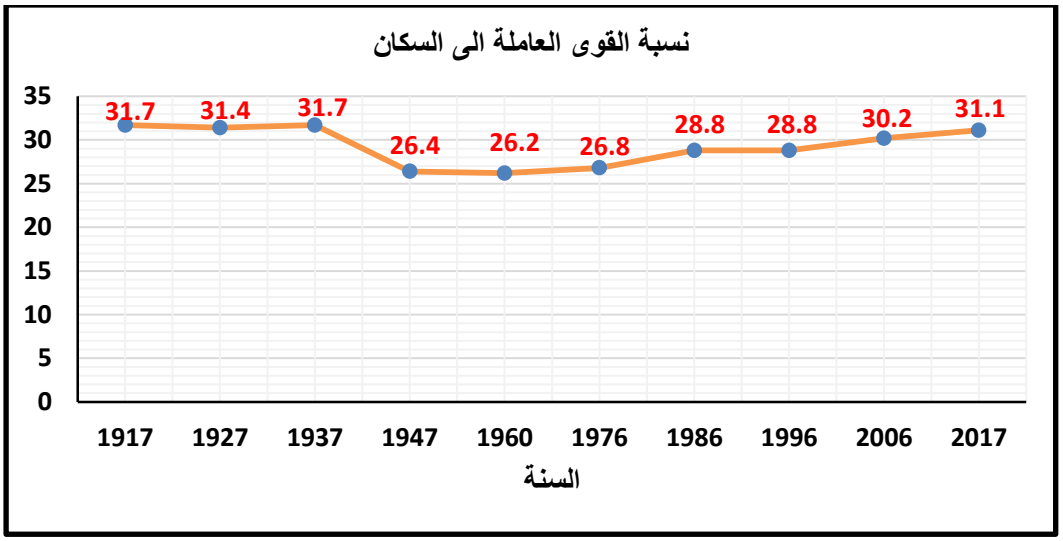

تطور نسبة القوى العاملة إلى السكان على مستوى الجمهورية خلال الفترة 2017/1917

3- مؤشرات الإسهام والتغير في النشاط الاقتصادي:

يتميز سوق العمل فى الجمهورية بوجود تباينات واسعة بين الجنسين فى معدل مشاركة السكان فى النشاط الاقتصادى، حيث بلغت نسبة مشاركة الذكور 78.2% عام 1986 ليتناقص تدريجيا فى مقابل ارتفاع النسبة للإناث بسبب دخولهم سوق العمل حتى وصل معدل المشاركة للذكور نحو 70.15% عام 2017 ، أما بالنسبة للإناث فقد شهدت نسبتهم ارتفاعا على حساب معدلات الذكور خلال الفترة 2017/1986، حيث أرتفع المعدل عند الإناث من 9.9% عام 1986 إلى 23.2% عام 2017 بنسبة موجبة بلغت نحو 134.3% خلال الفترة 2017/1986، بالتوازى مع ارتفاع المستوى التعليمي لديهم ومشاركتهم سوق العمل مع الذكور.

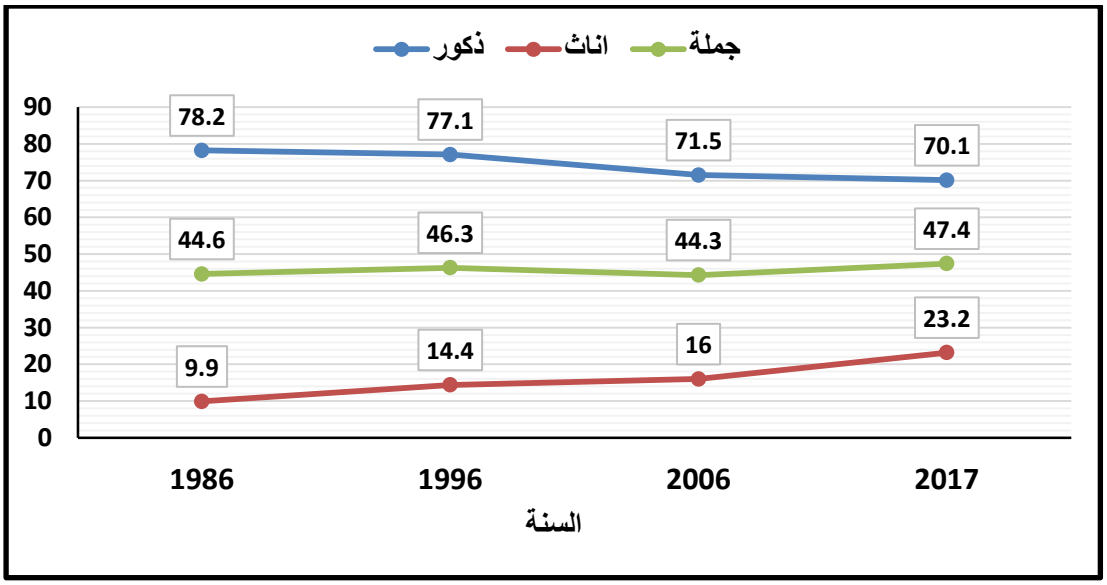

تطور معدل إسهام السكان فى النشاط الاقتصادى على مستوى الجمهورية خلال الفترة 2017/1986

خامسًا: التحول الديموجرافى وأثره على معدل البطالة فى مصر:

شهدت معدلات البطالة وأعدادهم تطور ملحوظا فمن 142 ألف متعطل عام 1960 إلى نحو 3.5 مليون عاطل تقريبا عام 2017 بمعدل نمو بلغ نحو 5.6% خلال الفترة 1960 / 2017، وفى المقابل أرتفع المعدل من 2.1% عام 1960 الى 7.7% عام 1976 وهى نسبة ارتفاع ملحوظة وذلك بسبب الحالة

السياسية التى كانت متمثلة فى حرب أكتوبر 1973م والتى كانت أغلب موارد الدولة تتجه لإنهاء الحرب فشهدت بعض القطاعات إنخفاضا فى معدلات التشغيل كنتيجة منطقية للحالة السياسة ، فلم يكن الاقتصاد المصري يعرف مشكلة البطالة حتى أواخر فترة الستينات وأول السبعينات من القرن العشرين حيث توسعت الحكومة الاشتراكية إبان تلك الفترة فى توظيف العمال والخريجين فى القطاع الحكومى والقطاع العام الذى كان يتوسع باستمرار من خلال قيام الدولة بإنشاء المصانع والشركات الجديدة أو تأميم الموجود منها بالفعل وضمه إلى ممتلكاتها، ومع نهاية فترة السبعينات ومع بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بدأت معدلات البطالة فى الزيادة تدريجيا حتى بلغت 7.7% عام 1976م، ثم استمر الارتفاع حتى بلغت 10.9% عام 1986 لتعاود النسبة انخفاضها مع مشاريع الاصلاح الاقتصادى فى التسعينات وأوائل القرن الواحد والعشرين ثم عاودت الارتفاع فى عام 2006 و 2017 لتصبح 9.75 ، 11.8% على التوالى.

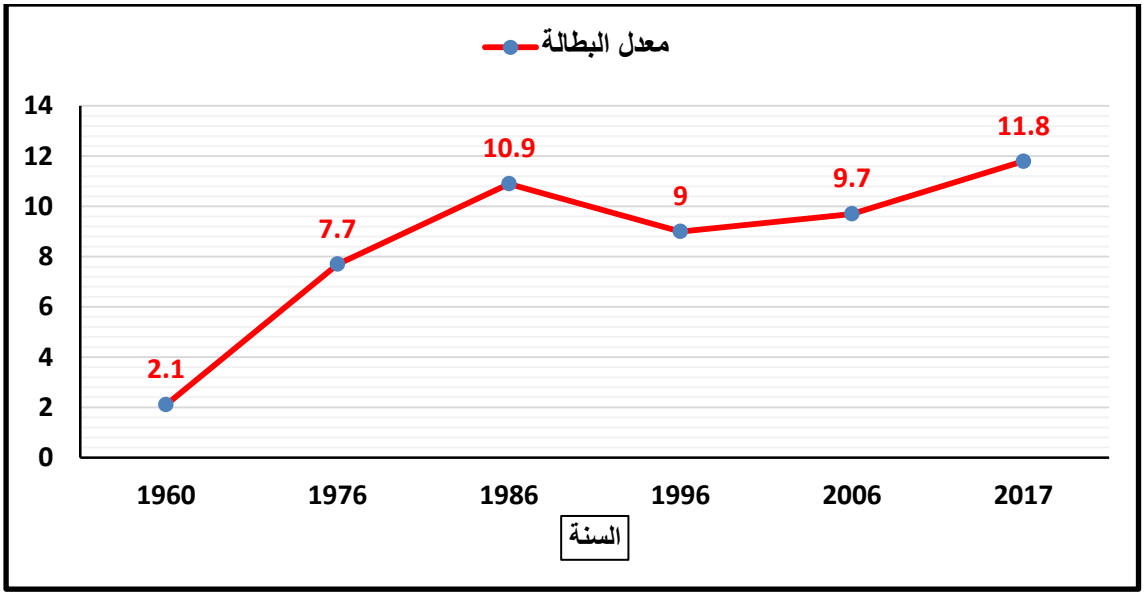

تطور معدل البطالة على مستوى الجمهورية خلال الفترة 1960-2017

-أما من حيث نسبة النوع ففي الفترة من 2010 / 2017، نجد أن معدلات البطالة لدى الإناث أعلى بشكل ملحوظ من نظيرتها لدى الإناث فى المجمل العام للجمهورية فقد تزيد عن أربعة أضعاف معدلهم كما فى بيانات عام 2010 ، فقد بلغت نحو 4.8% للذكور مقابل نحو 22.8% للإناث، وقد واصلت معدلات البطالة للنوعين فى الارتفاع حتى وصلت أقصاها للذكور فى عام 2013 بنحو 9.8% لتبدأ فى الإنخفاض